

مؤشرات الوساطة المالية المصرفية في الجزائر في ظل الإصلاحات النقدية والمالية - دراسة تحليلية -

Les Indicateurs d'intermédiation bancaire en Algérie à la lumière des reformes Monétaires et Financières- Etude Analytique-

د.مزاور أمال: أستاذة محاضرة قسم أ
مدرسة الدراسات العليا التجارية-القلعة- تيبازة

د.بلعيد ذهبية: أستاذة محاضرة قسم أ
مدرسة الدراسات العليا التجارية-القلعة- تيبازة

الملخص:

بالنظر الى أهمية ما يميّز الوساطة المالية في الجزائر والتي تكاد تنحصر في الوساطة المصرفية القائمة على أساس تعبئة الموارد وتوزيعها عبر القنوات التمويلية البنكية، تولّد لدينا الفضول في دراسة أثر الإصلاحات المالية والنقدية على تطور مؤشرات الوساطة المصرفية في البنوك الجزائرية، من خلال دراسة تحليلية لأهم المؤشرات، وهذا بهدف إبراز مفهوم الوساطة المصرفية وتنظيمها في الجزائر- استعراض أهم الإصلاحات المصرفية التي سعت من خلالها السلطات الجزائرية الى احداث نقلة جديدة في الاطار التنظيمي للاقتصاد، وفي أساليب العمل المصرفي- وفي الأخير تحليل وتقييم أهم مؤشرات الوساطة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري بعد سلسلة الإصلاحات المتعاقبة. وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي خلص البحث إلى أنه رغم كل الجهود الإصلاحية لا تزال الوساطة المالية المصرفية تشهد تأخرا نسبيا في مواكبة التطورات العالمية في العمل المصرفي، خاصة مع ضعف آليات التمويل غير المباشر والسيطرة الشبه كلية للسوق النقدية على سوق التمويل الجزائرية. **الكلمات الدالة:** التمويل غير المباشر، الإصلاحات المصرفية، مؤشرات الوساطة، الوساطة المصرفية.

Résume :

Compte tenu de la caractéristique la plus importante de l'intermédiation financière en Algérie, qui repose presque exclusivement sur une médiation bancaire basée sur la mobilisation de ressources et la distribution par le biais de canaux bancaires, nous avons été curieux d'étudier l'impact des réformes financières et monétaires sur le développement des intermédiaires bancaires dans les banques algériennes, à travers l'examen des principaux indicateurs afin de mettre en évidence le concept de médiation bancaire et sa réglementation en Algérie - Examen des réformes bancaires les plus importantes par le biais desquelles les autorités algériennes ont cherché à améliorer le cadre réglementaire de l'économie et les méthodes bancaires pour répondre aux exigences de l'intégration dans l'économie mondiale. Et enfin, l'analyse et l'évaluation des principaux indicateurs de l'intermédiation bancaire dans le secteur bancaire algérien après une série de réformes successives.

Selon une approche descriptive analytique, l'étude a conclu que, malgré tous les efforts de réforme, l'intermédiation bancaire tarde à suivre le rythme des évolutions mondiales, en particulier en raison de la faiblesse des mécanismes de financement indirect ainsi que le contrôle quasi total du marché monétaire sur le marché du financement Algérien.

Mots clés : Financement Indirect, Reformes Bancaires, intermédiation bancaire, Indicateurs d'intermédiation Bancaire

المقدمة:

يتفق الباحثون على أن القطاع المصرفي هو المحور الأساسي لأي اقتصاد معاصر والركيزة الأولى لتحديد توجهه ومصيره، يحكم الوظائف التي يقوم بها في الاقتصاد الحديث خاصة قيامه بخدمات الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز، حيث يشارك بفعالية في توفير السيولة والتحكم في مسار وامداد هذه السيولة لأطراف الاقتصاد المختلفة. ومن منطلق أن نجاح عملية الوساطة المالية المصرفية يرتبط الى حد كبير بكفاءة النظام المصرفي وقدرته على تعبئة المدخرات وتوجيهها الى وحدات العجز ومدى اندماجه في الوحدات الاقتصادية، أولت العديد من الدول على غرار الجزائر قطاعها المصرفي بعناية خاصة تمثلت في ادخال العديد من الاصلاحات على نظامها المالي والمصرفي وأصدرت العديد من التشريعات قصد تفعيل الدور التنموي لعملية الوساطة المصرفية في الاقتصاد ومواكبة التطورات العالمية في مجال الوساطة المالية المصرفية.

و من هنا نسعى من خلال هذه الورقة الى الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي:
ما مدى تأثير الاصلاحات المالية و المصرفية على تحسين مؤشرات الوساطة المصرفية في البنوك الجزائرية؟

الأهداف: نسعى من خلال هذه الورقة الى :

- بيان أهمية الوساطة المصرفية و تنظيمها في الجزائر.
- تسليط الضوء على أهم مؤشرات الوساطة المصرفية في الجزائر بالتحليل و النقاش.
- حدود الدراسة :** سنقوم بدراسة تحليلية لمؤشرات الوساطة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2017/2008 و هذا لكونها تشمل حقبتين من الزمن، الأولى تميزت بفائض السيولة التي كانت تعاني منها البنوك، والثانية انكماش سيولة البنوك بانخفاض عائدات قطاع المحروقات.
- و للالمام بكل جوانب الموضوع ارتأينا تقسيمه الى 3 محاور :
- أولاً/ الإطار النظري للوساطة المالية المصرفية في الجزائر،
- ثانياً/ إصلاحات النظام المصرفي الجزائري،
- ثالثاً/ تطور مؤشرات الوساطة المصرفية في البنوك الجزائرية بعد الاصلاحات،

أولاً/ الإطار النظري للوساطة المالية المصرفية في الجزائر

إن الوساطة المالية أداة قديمة، وتطبيقاتها المعاصرة منبثقة من التطوير والتعديل المستمر لمفهومها القديم، وإن تعددت التعاريف إلا أن أساس الفكرة بقي نفسه، حيث أن نمو النشاط الاقتصادي تسبب في انقسام الأفراد في المجتمعات إلى قسمين، وهم أصحاب الموارد المالية الذين يمتلكون ما يزيد عن حاجتهم، وأصحاب الحاجات المالية الذين يفتقرون إلى الموارد لتغطية حاجاتهم.⁽¹⁾ ولكون عملية الالتقاء المباشر ما بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز في ارض الواقع تعد من الصعوبة بمكان، خاصة مع عدم تكافؤ المعلومات وتكلفة المعاملات⁽²⁾، كان البديل هو إقامة علاقة تمويل غير مباشرة تمثل الوساطة المالية حلقتها الأساسية.

1/ ماهية الوساطة المالية والوساطة المصرفية

أ/ مفهوم الوساطة المالية والوساطة المصرفية

تنبثق الوساطة المالية في الأساس من الوساطة الاقتصادية التي تستهدف تخفيف تكلفة التبادل أو التعامل بين الوحدات الاقتصادية، بغرض تشجيع العمل أو الإنتاج والتجارة، والمقصود بالوساطة المالية إدارة أموال ذوي الفائض من الثروة التي يحتاج إليها ذوي العجز من الأفراد والمؤسسات لما فيه مصلحة الجميع.⁽³⁾

كما يعرفها البعض على أنها: "المؤسسات التي تحاول استغلال حاجة بعض المنظمات والأفراد للتمويل فتعرضهم بأسعار مرتفعة أعلى من أسعار الفائدة المقدمة لجمهور المدخرين، وهذا تغطية لمصاريف التسيير ومنه تحقيق أرباح".⁽⁴⁾

ويقوم بدور الوساطة وسطاء ماليون أو مؤسسات مالية وسيطة وجدت لتسهيل هذه العملية، وهي:⁽⁵⁾ "كافة المؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية التي تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة من حيث النوع والأجال في السوقين المالي والنقدي من خلال قيامها بمهمة الوساطة بين المقرضين والمقترضين بهدف تحقيق الربح".

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن مفهوم الوساطة المالية يتجلى في تلك المؤسسات المالية التي ينصب عملها في تعبئة المدخرات وإعادة استثمارها أو توجيهها الى وحدات اقتصادية مختلفة، وهذا من خلال تحصيل اموال عن طريق اصدار التزامات على نفسها (دين) (بشكل ودائع، اوراق تأمين...)، ثم اقراضها لعموم الجمهور أو استثمار هذه المدخرات من خلال شراء أدوات استثمارية. وهذه المؤسسات الوسيطة تختلف من حيث طبيعة أدواتها المستخدمة في تكوين أصولها وخصومها وطبيعة الحقوق والخدمات التي تتيحها للدائنين وتحصل عليها من المدينين، حيث نجد:⁽⁶⁾ مؤسسات الوساطة المالية النقدية من اهمها البنوك التجارية التي لها الحق في انشاء نقود وداائع ومنحها كقروض بشتى أنواعها، وكذا مؤسسات الوساطة المالية غير النقدية كشركات التأمين، صناديق الاستثمار...، التي لا تستطيع خلق نقود ودائعية، إذ يعد رأسمالها الخاص الجزء الاكبر من مواردها الى جانب الودائع الزمنية وعلى

أساس تعاقدى مع عملاءها كأقساط التأمين مثلا، وبالمقابل تقوم بمنح القروض وتنفيذ استثمارات مختلفة الحجم.

أما الوساطة المصرفية فهي تعتبر من أهم انواع الوساطة المالية والتي عرّفها Paratat على أنها: (7) مجموعة من المؤسسات البنكية التي تقوم بجمع الموارد المالية التي بحوزة الأفراد والمؤسسات والدولة في شكل مدخرات ثم توجيهها لتغطية الحاجات المالية لأفراد آخرون ومؤسسات أخرى والمشاريع الاقتصادية والاستثمارية في شكل قروض. تعاد صياغتها لأنها من مرجع فرنسي كما ابحث عن الصفحة. وهذا ما يعني أن البنوك تقوم بدور الوساطة المالية النقدية من خلال عدة قنوات أهمها تعبئة الموارد في شكل ودائع أو ادخار لفترات مختلفة، والتي يتوقف عليها الكثير من عمليات هذه الوساطة كمنح القروض. ويمكن للوساطة المالية البنكية تحقيق الأهداف التالية: (8)

- تجنب تكلفة المعاملات وعدم تكافؤ في المعلومات: حيث أن الميزة المعلوماتية للمؤسسة البنكية تكمن في جمع المعلومات الصحيحة على المؤسسات الممولة لتحليلها وتقييم الوضعية المالية لها من أجل التأكد من قدرتها على القيام بالاستثمارات، ومن ثم القدرة على مراقبة نشاطها ومتابعتها. فهذا الدور للبنوك يسمح للمقرضين من حل مشكل جمع المعلومات وتخفيض التكاليف الكبيرة لمراقبة المقرضين، ومن جهة أخرى فان استخدام التكنولوجيا في معالجة ونشر المعلومات وسن القواعد التي تؤدي الى التنظيم الجيد للوساطة المصرفية سيساهم في ازالة مشكلة عدم تماثل المعلومات.
- التحفيز والتشجيع على الادخار خاصة لذوي الدخل المحدود، وذلك بتوفير وسائل لتنمية المدخرات من خلال استثمارها، ضف الى ذلك توفير السيولة اللازمة في الوقت المطلوب.
- تعمل على التخصيص الامثل والكفء للموارد المالية: فهي تعمل على تجميع الموارد المالية لمقابلة مختلف احتياجات الاعوان الاقتصاديين بما فيها احتياجات اسواق رأس المال والموازنة بين هذه المطالب.
- توفير وسائل الدفع: فتقديم القروض و التسهيلات الائتمانية يشجع الافراد والمؤسسات على اقتناء السلع والخدمات عن طريق استخدام مختلف وسائل الدفع التي تضعها البنوك تحت تصرفهم.
- مصداقية الوسيط التي تزيل أو تقلل المخاطر المتنوعة كمخاطر الاحتيال مثلا.

ب/ علاقة الوساطة المصرفية بالتنمية الاقتصادية:

- بيّنت العديد من النظريات علاقة الوساطة المصرفية بالنمو الاقتصادي من خلال ابراز دور القطاع المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا باعتبار أن التقدم التقني متغير داخلي في حاجة الى تمويل والاعتماد على الادخار، أمر لن يكون إلا بوجود قطاع بنكي يوفر الموارد المالية اللازمة لذلك من خلال قدرته على تجميع الموارد وهذا خاصة للدول التي تقوم على نظام مالي موجه من قبل المصارف. (9)
- أقر كل من Shaw و Mc Kinnon أن الوساطة المصرفية هي شرط أساسي للنمو الاقتصادي، فالمؤسسات المصرفية تضمن تراكم رأس المال عن طريق جذب المدخرات التي تعد مصدرا لتمويل

الاستثمارات، من جهة أخرى فإن جمع الادخار من طرف شخص تكون ذات تكاليف باهظة وغير مطابقة، لكن هذه العملية تكون سهلة في حالة وجود وسيط بنكي.

- اما Greenwood و Smith اوضحوا أن عملية تجميع الادخار تعد الأساسية في تمويل الاقتصاد، من خلال سماحها لتوسيع امكانية الانتاج باستعمال طرق ذات تكنولوجيا عالية، الامر الذي يدفع بالمنتج الى التخصص، وبالتالي ظهور انواع كبيرة من السلع. وبالتالي الوساطة البنكية تسهل عملية التخصص الامر الذي يساهم في النمو الاقتصادي.

- في حين اثبت Marc Hay في دراسة تجريبية لأثر المتغيرات المميزة للمؤسسة البنكية على النمو، قام بها على 12 دولة منها دول متقدمة وأخرى في طريق النمو، أن ارتفاع حجم موارد القطاع المصرفي (الودائع بأنواعها) وزيادة سيولة الاقتصاد (M2/PIB) يؤثران ايجابا على معدل النمو الاقتصادي، في حين أن الوظيفة الأساسية للبنوك (مجموع القروض/PIB) ومستوى سيولتها (القروض/الودائع) بإمكانها أن تؤثر سلبا على التنمية في حالة ما اذا لم تستطع السيطرة على وظيفتها الأساسية والمتمثلة في منح القروض وقدرتها على خلق الائتمان.

2/ تنظيم الوساطة المالية البنكية في الجزائر:

تعرف المادة 8 من النظام 02/92 المتعلق بتنظيم وهيكل مركزية المدفوعات الوسطاء الماليين بأنهم:⁽¹⁰⁾ البنوك، المؤسسات المالية، الخزينة العمومية، المصالح المالية للبريد والمواصلات وكل هيئة أخرى تضع وسائل الدفع في متناول الجمهور وتضمن تسيير المحافظ"، وهو نفس التعريف الذي اعتمدته المادة 2 من النظام 03/92 لـ 1992/03/22 المتعلق بالوقاية ومكافحة اصدار شيكات بدون رصيد. ويجدر الذكر ان تعريف الوساطة المالية لم يرد صراحة في اي قانون او امر متعلق بالنقد والقرض ماعدا التعريف المذكور آنفا، من جهة أخرى وبالنظر الى مميزات الوساطة المالية في الجزائر التي تكاد تكون وساطة مصرفية في ظل غياب وجود حقيقي للسوق المالية مما يجعل النظام المالي الجزائري موجّه من قبل المصارف، فإننا سوف نقتصر في مداخلتنا هذه على الوساطة المالية النقدية التي تمارس في اطار السوق النقدي أو ما يعرف بالوساطة البنكية.

أما فيما يخص مؤسسات الوساطة المالية البنكية، فبالرجوع الى النظام رقم 08/91 المتضمن تنظيم سوق النقد في مواد (2، 3) (عدل بالنظام 04/2003 لـ 2003/01/29 ج ر عدد 7 اطلع عليه لاستعمله) نجده قد حصرها في 3 هيئات مالية هي: بنك الجزائر كمسؤول عن سير السوق النقدية، البنوك والمؤسسات المالية و أي مؤسسة أخرى يرخص لها صراحة مجلس النقد والقرض لبنك الجزائر. وهذا ما أكدّه الأمر 11/03 المعدل والمتمم للقانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض باعتباره الاطار العام المنظم للوساطة المالية البنكية في الجزائر.

- **البنك المركزي:** المسمى ببنك الجزائر، وتتمثل مهمته في الحرص على استقرار الاسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير افضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف مع السهر على

الاستقرار النقدي والمالي، لهذا الغرض اعتبر المؤسسة الوحيدة المخول لها حق اصدار النقود وبتأسيس النظام النقدي، يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويسهر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها كما يتحكم في البنوك الأخرى، فيقوم بتمويل البنوك عند الضرورة وتقديم الاستشارات المالية والاقتصادية الضرورية للحكومة. كما يعتبر المؤسسات المالية للدولة، وبالتالي فهو الملجأ الأخير للاقراض، وفي إطار سياسته العامة فجميع هيئات الاقراض تلتزم باللوائح والتعليمات التي يصدرها.⁽¹¹⁾

- **البنوك التجارية:** المسماة بالمؤسسات المالية النقدية، مهمتها الاساسية هي تلقي الودائع الجارية من الافراد و المؤسسات والسلطات العمومية وبالتالي انشاء نقود الودائع، وهي المؤسسات الوحيدة المخول لها بموجب القانون انشاء هذا النوع من النقود لذا تعرف أيضا ببنوك الودائع. ويحق لها استعمال هذه الاموال المجمعة لمنح القروض وكذا وضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع مع ادارتها ⁽¹²⁾، وهذا هو الاساس الذي تركز عليه الوساطة المالية البنكية. وحاليا يوجد حوالي 20 بنكا '6 بنوك عمومية 14 بنكا خاصا (أجنبيا). فضلا عن هذا فقد حدد المشرع من خلال الامر 11/03 المعدل والمتمم بالأمر 04/10 المتعلق بالنقد والقرض الشروط الواجب توفرها لاكتساب صفة الوسيط المالي بحيث لا يسمح لأي مؤسسة بممارسة النشاط البنكي إلا اذا استوفى مجموعة من الشروط التي من شأنها أن تعطيه القدرة على التمويل وخلق الائتمان.

- **المؤسسات المالية:** وهي مؤسسات ليس بمقدورها خلق ما يعرف بنقود الودائع وهذا استنادا لأحكام قانون النقد والقرض الذي يعرفها عل أنها: تلك المؤسسات التي لا تتلقى الاموال من الجمهور، ولا يمكنها ادارة وسائل الدفع أو وضعها تحت تصرف زبائنهم وبإمكانها القيام بسائر العمليات الأخرى"، مما يعني أنها تقوم بعمليات القرض كباقي البنوك إلا انها تستعمل رأسمالها وقروض المساهمة والادخارات طويلة الأجل في ذلك. ويوجد حاليا في الجزائر 9 مؤسسة مالية.⁽¹³⁾

والى جانب هيكله الواسطة من خلال تحديد المشاركين وتوزيع المهام والاختصاصات بينهم، ضمانا لفعالية الوساطة المصرفية في التطوير التنموي المسطر. إلا أن هذا لوحده لا يكفي لتنظيمها وضمان الثقة والسيولة في المنظومة المالية ككل، لذا حرص بنك الجزائر _كسلطة اشرافية ورقابية من خلال قانون النقد والقرض 10/90 وما تلاه من تعديلات_ على اخضاع النشاط البنكي لرقابة صارمة تقاديا لتركيز المخاطر في البنوك وحفاظا على أموال المودعين التي تعد أساس الوساطة المصرفية. وتتمثل الرقابة في:

● **الرقابة الادارية أو الرقابة الوقائية:** هدفها تقادي الأخطار قبل حدوثها، وذلك من خلال تحديد مجموعة من الشرط التي ينبغي استيفائها لممارسة النشاط البنكي واكتساب صفة الوسيط المالي، ومن هذه الشروط تلك المتعلقة بشروط الترخيص والاعتماد⁽¹⁴⁾ (كتحديد راس المال الأدنى القانوني، نوع المؤسسة البنكية، تحديد قيمة الاصول...). وتمارس هذه الرقابة من طرف هيئات مستحدثة على مستوى بنك الجزائر تتمثل في كل من: محافظ بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض باعتبارهما الهيئتان المخول لهما قانونيا رقابة

انشاء هيئات الاقراض من خلال مراقبة مدى توفر شروط الترخيص والاعتماد التي يتولى مجلس النقد والقرض اعدادها وتنظيمها عبر مختلف الأنظمة التشريعية.⁽¹⁵⁾

● **الرقابة المصرفية:** تعرف بالرقابة الوقائية والعلاجية في الوقت نفسه، لأنها تمارس أثناء ممارسة النشاط المصرفي من طرف هيئات الاقراض والهادفة الى التأكد من احترام التنظيمات البنكية و حماية حقوق المودعين وبالخصوص تجنب مخاطر الافلاس والتعثر عن طريق معالجة النكسات والأزمات. تم تنظيم هذه العملية الموكلة لبنك الجزائر عبر هيئاته الرقابية الممثلة في اللجنة المصرفية من خلال قانون النقد والقرض 10/90 وتعديلاته المتتالية، لتصبح بذلك أكثر أنواع الرقابة أهمية وشمولا باتخاذها شكلين: الرقابة المكتتبية أو المستندية والرقابة الميدانية في عين المكان.⁽¹⁶⁾

ثانيا/ إصلاحات النظام المصرفي الجزائري

لقد كان للسياسات المتعاقبة والفاشلة في اصلاحات القطاع الاقتصادي والقطاع المصرفي الأثر البالغ في رغبة السلطات العمومية في الجزائر في احداث تحول جذري ونقلة جديدة في الاطار التنظيمي للاقتصاد وفي أساليب العمل المصرفي، والذي يقوم على اساس الانفتاح الاقتصادي والتحرير المالي والمصرفي لمواكبة ركب النمو والتطور في العالم.

1/ بداية التحرير الاقتصادي والمالي وإصدار القانون 10/90

- بدأت بوادر التحرير الاقتصادي في الجزائر بإصدار جملة من القوانين والتشريعات كان أهمها قانون النقد والقرض 10/90 الذي أعاد ترتيب هيكل النظام المصرفي الجزائري، وكنا هدفه الأساسي إرساء سياسة التحرير المالي والمصرفي في القطاع المالي، وأهم ما تضمنه:⁽¹⁷⁾
- رد الاعتبار للبنك المركزي فيما يتعلق بتسيير النقد والقرض، وتعزيز اكبر لاستقلاليتيه، كما اصبح يسمى ببنك الجزائر.
 - توسيع شبكة البنوك التجارية بفتح السوق المصرفية الجزائرية أمام المستثمرين الخواص الأجانب أو الوطنيين، واستحداث منتجات بنكية جديدة.
 - تحرير القطاع المصرفي من التدخلات الادارية ومنح البنوك استقلاليتها وصفة الشمولية في العمل المصرفي، وإبعاد الخزينة العمومية عن نشاط الاقراض الذي اعتبره عملية من عمليات هيئات الاقراض، لتكتفي بدور توجيه النشاط الاقتصادي أساسا بواسطة السياسة المالية.
 - تدعيم استقرار النظام المالي وإعطاء أهمية كبيرة لإدارة المخاطر المتعلقة بالأنشطة المصرفية من خلال سن مجموعة من المعايير الاحترازية التي تسير التوجهات العالمية.
 - إعادة صنع قواعد اقتصاد السوق وإعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك.
 - اقامة نظام مصرفي متطور وقادر على ممارسة المهنة المصرفية بشكل يضمن تحقيق وتراكم رأس المال وتوجيه مصادر التمويل.
 - عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميدان القرض والنقد.

- إدخال تعديلات هامة على هياكل مراقبة وتنظيم النظام المصرفي، التي أصبحت تتمثل في كل من مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية، كما استحدث ما يعرف بمركزيات المخاطر كهيئات للمعلومات حول القروض الممنوحة والحوادث المرتبطة باسترجاعها أو عن تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع على مستوى هيئات الاقراض.⁽¹⁸⁾

2/ تعديلات قانون النقد والقرض 10/90

لم تتوقف مسيرة الإصلاحات التي عرفتھا المنظومة المصرفية على قانون النقد والقرض 10/90، بل تواصلت من خلال إصدار العديد من القوانين المكملّة والمعدّلة له أو التي الغته إلا انها اخذت بأهم مبادئه، وهذا وفقا للأوضاع الاقتصادية السائدة وما تتطلبه مستلزمات العولمة المالية والمصرفية، ومن أهمها:

أ/ الأمر 01/01 لـ 2001/02/27 المعدل والمتمم للقانون 10/90: يعتبر أول تعديل تبنته السلطات الجزائرية استعدادا منها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى نتيجة لافتقار السوق المالية الوطنية إلى التنظيم الكفيل بتوفير التمويل اللازم للاقتصاد الوطني من حيث حجمه، تكلفته وترقيته⁽¹⁹⁾. وهدف هذا التعديل تحقيق الانسجام بين السلطة التنفيذية ومحافظ بنك الجزائر، فضلا عن الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر الذي يتولى ادارة وتسيير شؤونه، ومجلس النقد والقرض المكلف بأداء دور السلطة النقدية.⁽²⁰⁾

ب/ الأمر 11/03 لـ 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض: الذي جاء تدعيما للإطار القانوني للنشاط المصرفي وتقوية استقراره، لا سيما ما تعلّق بشروط الدخول الى المهنة البنكية وتحديد قواعد المنافسة إثر إقامة بنوك ومؤسسات مالية ذات شهرة عالمية بالجزائر في اطار الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده البلاد، وكذا تصديا للتجاوزات والاختلالات المالية التي عرفتھا مؤسسات القطاع المصرفي وبالتحديد بعد أزمة البنوك الخاصة الوطنية، والتي ضربت القطاع المصرفي في مصداقيته. وتتلخص أهم أهدافه في:⁽²¹⁾

- تقوية الإطار الرديعي ضد الممارسات التي تضر بحسن سير النظام المصرفي بكل أشكاله والمتمثلة على سبيل المثال في: قمع جريمة تبييض الأموال، قمع جريمة إفشاء السر المهني، قمع جريمة النصب والاحتيال و تبديد أموال البنك.

- إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات بنك الجزائر لا سيما تلك المتعلقة بتسيير السوق النقدية.
- تدعيم شروط ومعايير اعتماد هيئات الاقراض والتشديد أكثر مع المسؤولين عن تسيير البنوك بتوضيح المخالفات في ادارتها والنص على العقوبات المقابلة لها.

- إعادة التوازن المالي للاقتصاد الجزائري من خلال القضاء على الاختلالات المالية التي ميّزته وكادت تعصف به، وذلك بتدعيم التشاور والتنسيق بين الحكومة وبنك الجزائر في المجال المالي من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الأرصدة الخارجية، احتياطي الصرف والمديونية الخارجية.

- تسهيل مهام بنك الجزائر من خلال الفصل بين مجلس الادارة المكلف بتنظيم شؤون البنك وتسييره، ومجلس النقد والقرض المكلف بشؤون النقد والقرض كسلطة نقدية ويعتبر المستشار الوجوبي للحكومة في المسائل النقدية دون المسائل الاقتصادية.

ت/ الأمر 04/10 لـ 26/08/2010 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض: جاء هذا

التعديل تدعيما لمسعى الإصلاح الموسّع المبني على مبدأ الرقابة والاشراف، ولترسيخ الارساء القانوني للإستقرار المالي كمهمة لبنك الجزائر خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي، كما يتضمن أحكام قانونية جديدة تهدف الى تحكّم أفضل في المخاطر من طرف هيئات الاقراض، وهذا بغية تحسين مستويات كفاءة النظام المصرفي تماشيا مع الظروف الاقتصادية السائدة على المستوى المحلي والدولي. تتلخص أهم اهدافه في: (22)

- إعطاء أهمية أكبر لوسائل الدفع والتأكد من سلامتها وملاءمتها، إذ يتعيّن على بنك الجزائر تفعيل آلية سير نظام الدفع وتحديد القواعد والإجراءات اللازمة لضمان سلامة هذا النظام، كما يحق له بموجب القانون أن يرفض أية وسيلة دفع لا تستوفي ضمانات السلامة المطلوبة.

- بهدف تعزيز الرقابة الداخلية والحرص على الالتزام بمقررات لجنة بازل، يتعيّن على البنوك والمؤسسات المالية وضع جهاز رقابة داخلي فعّال يأخذ بعين الاعتبار كل المخاطر مهما كانت نوعيتها بما فيها المخاطر التشغيلية.

- اشتراط نسبة المساهمة الوطنية بما لا يقل عن 51% من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك و المؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري، كما اشترط القانون ملكية الدولة لسهم نوعي في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية الخاصة دون التمتع بحق التصويت.

- إجبارية انضمام مؤسسات القرض لمركزية المخاطر المتعلقة بالمؤسسات والعائلات وتزويدها بكل المعلومات الخاصة بالمستفيدين من القروض وسقفها والمبالغ المسحوبة، والقروض الغير مسددة بما فيها الضمانات المعطاة عن كل قرض.

ث/ الأمر 10/17 لـ 11/10/2017 المعدل والمتمم للأمر 11/03: جاء هذا التعديل في اطار الظروف

الاقتصادية والوضع المالية الحرجة التي تمرّ بها البلاد على اثر انهيار اسعار البترول وما أحدثه ذلك من خلل في الموازنات العامة للدولة، حيث لجأت السلطات النقدية لهذا التعديل كحل ظرفي واستثنائي يقتضي السماح لبنك الجزائر بشراء ولمدة خمس سنوات مباشرة عن الخزينة العمومية سندات تصدرها، من اجل المساهمة في تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي والصندوق الوطني للإستثمار، وهذا مرافقة لتنفيذ برنامج الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية. (23)

ثالثا/ تطور مؤشرات الوساطة المصرفية في البنوك الجزائرية بعد الاصلاحات

إن التوجّه الجديد الذي انتهجته الجزائر والقائم على اقتصاد السوق جعلها تعتمد العديد من الإصلاحات والتغييرات المالية والمصرفية جعلت بدورها النظام المصرفي ينتقل من نظام يعتمد على نوع

واحد من البنوك، مارست في الخزينة العمومية دورا مباشرا في تمويل الاقتصاد بتوجيه الائتمان من خلال البنوك العمومية إلى نظام مصرفي يعتمد على قواعد السوق، ليصبح حاليا يتشكل من 29 مصرفا ومؤسسة مالية منها: (24)

- 20 بنكا تجاريا يضم 6 بنوك عمومية، بنك مختلط و 13 بنك خاص أجنبي،
- 9 مؤسسات مالية.

وباعتبار أن البنوك محور عملية تمويل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، سنحاول في هذا المحور دراسة تطور أهم مؤشرات الوساطة المصرفية فيها بالتحليل بعد الاصلاحات المصرفية، التي كانت تهدف في الأساس الى تحسين مستوى الوساطة في القطاع المصرفي الوطني ومن ثم تفعيل دوره في التنمية الاقتصادية.

1/3 الكثافة المصرفية: من خلاله يمكن قياس مدى توسّع شبكة البنوك في دولة ما مما يعني توفر الخدمات المصرفية لنسبة كبيرة من السكان وذلك دون تحمّل تكلفة التنقل إلى الوكالات البنكية، كما يكشف أيضا عن قدرة امتصاص الادخار العائلي.

الجدول رقم (1): تطوّر شبكة البنوك و بعض المؤشرات المتعلقة بها (2017/2008)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الشبايك	1301	1336	1367	1441	1478	1499	1525	1557	1557	1604
عدد الشبايك/عدد السكان	26.400	26.700	26.300	25.500	25.400	25.500	25.600	25.660	26.189	26.309
عدد السكان البالغين/عدد الشبايك	8.300	7.900	7.900	7.900	7.200	8.000	7.500	7.600	7680	7667

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى: Rapports Annuels de la Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie (2009, 2011, 2013, 2015, 2017)

من خلال الجدول يتضح لنا أنه بالرغم من الارتفاع الذي شهده عدد الشبايك والوكالات البنكية والمقدّر بـ 23,28% سنة 2017 مقارنة بسنة 2008، إلا أن هذا التطور يبقى بطيئا مقارنة بتطور عدد السكان، كما أن مؤشر الوساطة لم يشهد تحسنا وقدّر بحوالي 26.309 شخص لكل فرع بنكي ويعتبر بذلك الاضعف تقريبا مقارنة ببعض الدول المجاورة إذ قدّر مثلا في تونس بـ 9000 شخص لكل فرع بنكي، علما أن المعدل العالمي هو شباك لكل حوالي 3000 مواطن. (25)

2/3 حجم الودائع: تعتبر عملية تعبئة المدخرات أساس عملية الوساطة المالية وفي الوقت ذاته أهم مورد لتمويل مختلف عمليات البنك. حيث يتضح لنا من خلال الجدول رقم 2 في الصفحة الموالية ارتفاع نسبة جمع الموارد لدى البنوك من سنة لأخرى والتي لا تتعدى في متوسطها خلال فترة الدراسة 9%، إلا أنها كانت بنسب متذبذبة، حيث عرفت نموا بـ 12,6% سنة 2017 مقابل انخفاض بـ 1,3% (-) سنة 2016، وزيادة طفيفة سنة 2015 بنسبة 0,9%، ويرجع هذا التذبذب الى الظروف الاقتصادية للبلاد خلال فترة الدراسة وكذا الى مداخل المحروقات التي تعرف مؤخرا انخفاضا محسوسا، والدليل على ذلك أنه لوحظ

مؤخرا خاصة في السنوات الأخيرة من الدراسة ارتفاع حجم الودائع لأجل عن حجم الودائع تحت الطلب، وذلك بنسبة 46,01% سنة 2017 مقابل 48,56% سنة 2016 و 48,29% سنة 2015، نتيجة انخفاض ودائع قطاع المحروقات التي تكون في الأساس على شكل وادئ تحت الطلب، فضلا عن ارتفاع معدلات الفائدة الدائنة نتيجة الإصلاحات المصرفية التي حفّزت المدخرين الى تحويل أموالهم من ودائع لطلب الى مدخرات طويلة الأجل. في حين ترجع الزيادة التي عرفت الودائع المجمعة لدى البنوك في 2017 في الأساس الى تسديد الدولة لجزء من ديونها للمؤسسة الوطنية والمقدرة بـ 452 مليار دج مما ساهم في ارتفاع الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات، وبدرجة أقل عن ارتفاع الودائع لأجل.

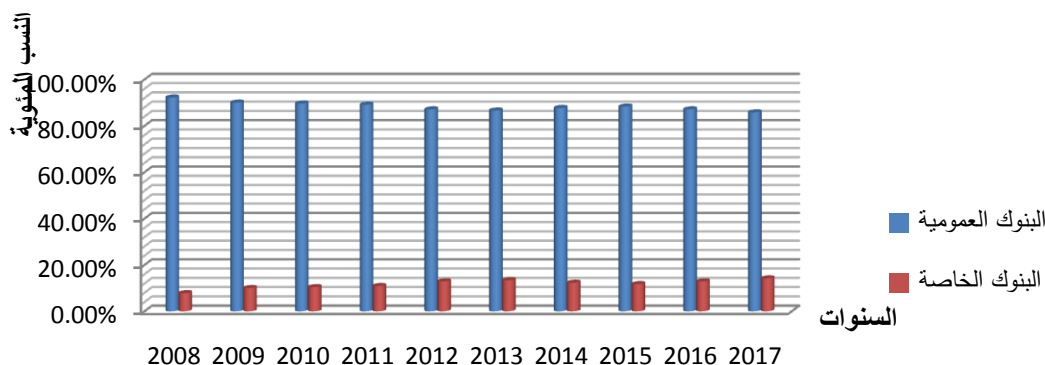
الجدول رقم (2): تطور حجم الودائع بالبنوك الجزائرية للفترة (2017/2008)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الودائع تحت الطلب	2946,9	2502,9	2870,7	3495,8	3356,4	3537,5	4434,8	3891,7	3732,2	4499,0
الودائع لأجل	1991,0	2228,9	2524,3	2787,5	3333,6	3691,7	4083,7	4443,3	4409,3	4708,5
الودائع كضمان	223,9	414,6	424,1	449,7	548,0	558,2	599,0	865,7	938,4	1024,7
إجمالي الودائع	5161,8	5146,4	5819,1	6733,0	7238,0	7787,4	9117,5	9200,7	9079,9	10232,2

المصدر: معلومات مجمعة من: Rapports Annuels de la Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie (2009, 2011, 2013, 2015, 2017)

الشكل رقم (1): حصة البنوك العمومية و الخاصة من إجمالي الودائع (2017/2008)



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى معلومات مجمعة من: Rapports Annuels de la Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie (2009, 2011, 2013, 2015, 2017)

أما فيما يتعلق بحصة كل من البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع، يتجلى لنا السيطرة الشبه الكلية للبنوك العمومية بمتوسط 88,35% في حين لم تتجاوز متوسط 11,6% لدى البنوك الخاصة خلال فترة الدراسة، وهذا رغم الجهود التي انتهجتها السلطات النقدية منذ تسعينيات القرن الماضي التي تقضي بفتح السوق المصرفية الجزائرية أما القطاع الخاص، فالنظام المصرفي الجزائري يغلب عليه الطابع العام حيث تمتلك مؤسساته العمومية الستة حوالي 1145 وكالة منتشرة عبر التراب الوطني، فضلا عن ميول المدخرين الى التعامل مع البنوك العمومية لتقتهم فيها أكثر من البنوك الخاصة وهذا رغم الانتشار الذي عرفت في السنوات الأخيرة إذ بلغ عددها 14 بنكا خاصا وحوالي 346⁽²⁶⁾ وكالة تنتشر في

المدن الكبرى للوطن، وزيادة جهدها في استقطاب أكبر حجم ممكن من الودائع، ولعل السبب الرئيسي لهذا الفرق هو هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني ممثلا بالعديد من المؤسسات العمومية التي توظف أموالها في البنوك العمومية.

3/3/ نسبة الودائع من الناتج المحلي الخام : تعتبر بمثابة مؤشر لقياس مستوى الوساطة البنكية في الاقتصاد، وهذا من خلال قياس مستوى خلق نقود الودائع التي تعتبر أساس عملية التمويلات المصرفية.

الجدول رقم (03): نسبة الودائع من الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة (2017/2008)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مجموع الودائع "مليار دج" (1)	5161,8	5146,4	5819,1	6733,0	7238,0	7787,4	9117,5	9200,7	9079,9	10232,2
الناتج المحلي (2) الخام "مليار دج"	11043,7	9968,0	11991,6	14519,8	16209,6	16647,9	17228,6	16702,1	17406,8	18906,6
الميل المتوسط للودائع (2/1)	%46,74	%51,63	%48,53	%46,37	%44,65	%46,78	%52,92	%55,09	%52,16	%54,12
المرونة الداخلية	0,82	0,027	0,68	0,78	0,67	2,68	4,33	- 0,28	-0,32	1,42

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى: Rapports Annuels de la Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie (2012, 2016, 2017)

- المرونة الداخلية = (Δ الودائع / الودائع) / (Δ الناتج المحلي الخام / الناتج المحلي الخام)

بالنسبة للميل المتوسط للودائع فهو مؤشر يكشف قدرة وفعالية البنوك في جذب الودائع وتعبئتها وحصتها من PIB، فمن خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح لنا أن هذا المؤشر لم يتعدى في متوسطه نسبة 50% من الناتج المحلي الخام خلال فترة الدراسة، وهو بذلك يعتبر ضعيف خاصة إذا ما قورن ببعض الدول المجاورة كالمغرب مثلا أين سجل المؤشر نسبة 94,0% ومصر حوالي 77,7%⁽²⁷⁾، وهذا ما يعني أن بنوك القطاع المصرفي غير قادرة على استقطاب الموارد المتوفرة في السوق لا سيما السوق الموازي، وأن الاوعية الادخارية المعتمدة لا سيما تلك لأجل ليست مغرية ولا جذابة لذوي الأموال. وفيما يخص المرونة الداخلية فهي مؤشر يبين لنا مدى قدرة البنوك في تغيير اتجاهات الميل نحو الابداع المصرفي أو مدى ضعفها في ذلك، والجدول أعلاه يبين لنا أن حركة الودائع لا تعرف اتجاهها منظما وأنها غير مستقرة، فأحيانا المؤشر يفوق الواحد مما يعني استجابة أكثر لتغيرات الناتج الداخلي، وأحيانا أخرى منخفض مما يعني استجابة جد ضعيفة، مما يعكس ضعف البنوك في تشجيع المدخرين وجلبهم لعدم ابتكار أوعية جديدة وكون الاوعية الادخارية المعروفة لا تجدى نفعا ولا تستجيب لمطالب المدّخرين.

4/3/ حجم الاقراض المصرفي: يركز التمويل في الجزائر على القطاع المصرفي نظرا لمحدودية نشاط السوق المالي، مما يجعل القروض مصدر رئيسي لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية والمحرك الأساسي للوساطة المالية المصرفية في الجزائر. ومن خلال الجدول رقم 4 يتضح لنا طابع نشاط الاقراض الموجه للإقتصاد الذي قامت به البنوك العمومية والخاصة، والذي شهد توسعا محسوسا من سنة الأخرى وبوتيرة

متذبذبة حيث تضاعف أكثر من ثلاثة مرات خلال فترة الدراسة وهذا في ظل الغياب الشبه كلي لسوق الأوراق المالية الجزائرية.

الجدول رقم (04): تطور حجم القروض الموزعة من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2017/2008)

الوحدة: مليار دج

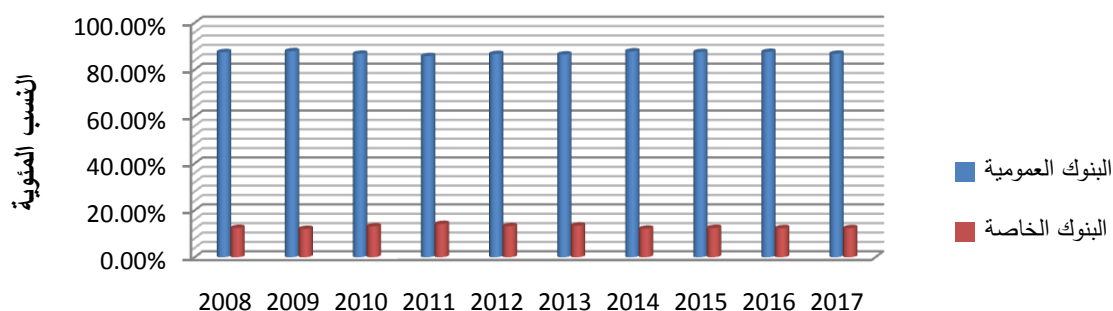
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قروض للقطاع العام	1202,2	1485,9	1461,4	1742,3	2040,7	2434,3	3382,9	3689,0	3952,8	4311,8
قروض للقطاع الخاص	1411,9	1599,2	1805,3	1982,4	2244,9	2720,2	3120,0	3586,6	3955,0	4566,1
إجمالي القروض	2614,1	3085,1	3266,7	3724,7	4285,6	5154,5	6502,9	7275,6	7907,8	8877,9
حصة البنوك العمومية	87,5%	87,9%	86,8%	85,8%	86,7%	86,5%	87,8%	87,5%	87,6%	86,8%
حصة البنوك الخاصة	12,5%	12,1%	13,2%	14,2%	13,3%	13,5%	12,2%	12,5%	12,4%	13,2%

المصدر: معلومات مجمعة من: Rapports Annuels de la Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie (2011, 2016, 2017).

عرفت وتيرة توسع القروض الموجهة للاقتصاد كل من القروض الموجهة للقطاع العام والقطاع الخاص

وبنسب مختلفة، وكانت حصة قروض القطاع الخاص تفوق حصة قروض القطاع العام بمتوسط 51,75% و 48,18% على التوالي خلال فترة الدراسة، وهذا راجع في الأساس لسياسات وتوجهات الدولة الرامية الى توسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز دوره في توفير فرص العمل المنتج. وفي ظل غياب أسواق مالية متطورة، تضمن القروض المباشرة تقريبا كليا تمويل الاقتصاد بواقع 98,2%، حيث تضمن التمويل الكلي للقطاع الخاص بنسبة 96,3% وللقطاع العام بنسبة 95,9%.(28)

الشكل رقم (2): حصة البنوك العمومية و الخاصة من إجمالي القروض (2017/2008)



السنوات

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معلومات الجدول رقم 4.

يتضح لنا من الشكل أعلاه أن البنوك العمومية لا تزال هي الممول الرئيسي للاقتصاد تستحوذ على ما يقارب 86,8% من السوق المصرفية سنة 2017 مقابل 87,6% سنة 2016، في حين استقرت النسبة لدى البنوك الخاصة في 13,2% سنة 2017 مما يعكس ضعف النشاط الإقراضي للبنوك الخاصة، ويمكن ارجاع سيطرة البنوك العمومية في تمويل مشاريع استثمارية كبرى للمؤسسات العمومية خاصة في المشاركة القوية للبنوك العمومية في تمويل مشاريع استثمارية كبرى للمؤسسات العمومية خاصة في

قطاعي الطاقة والمياه عن طريق قروض طويلة ومتوسطة الأجل، في حين تهتم البنوك الخاصة بتمويل المؤسسات الخاصة والأسر بقروض قصيرة الأجل.

- محدودية موارد البنوك الخاصة مقارنة بنظيرتها العمومية مما قد يؤثر على مستواها الاقراضي.
 - تردد البنوك الخاصة في تمويل القطاع العمومي بسبب عدم مردوديته المالية وتحمل مخاطر عدم السداد.
- 3/5/ نسبة القروض الى اجمالي الناتج الداخلي:** يعتبر من بين المؤشرات ذات الدلالة والأهمية في مجال قياس الوساطة المصرفية والتطور المالي، حيث يعكس القدرة التمويلية للاقتصاد عن طريق القروض البنكية.

الجدول رقم (05): نسبة الودائع من الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة (2008/2017)

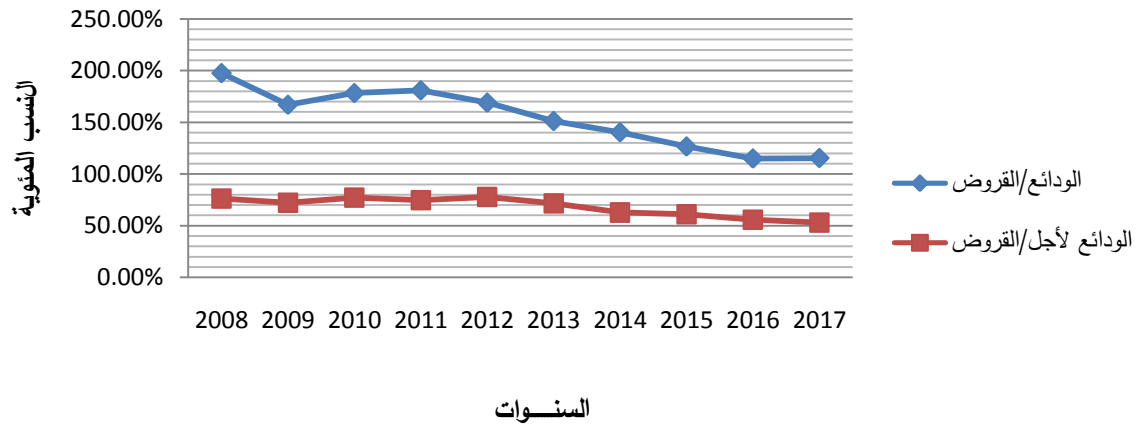
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مجموع القروض "مليار دج" (1)	2614,1	3085,1	3266,7	3724,7	4285,6	5154,5	6502,9	7275,6	7907,8	8877,9
الناتج المحلي الخام "مليار دج" (2)	11043,7	9968,0	11991,6	14519,8	16209,6	16647,9	17228,6	16702,1	17406,8	18906,6
نسبة القروض الى الناتج الخام 2/1	%23,67	%30,95	%27,24	%25,65	%26,44	%30,96	%37,74	%43,56	%45,42	%46,96

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى معلومات الجدول رقم 3 و 4.

- من خلال الجدول يتبين لنا أنه رغم الاصلاحات المبذولة من طرف الدولة لتفعيل دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية، إلا أن مساهمة البنوك في الناتج المحلي الاجمالي لا تزال ضعيفة حيث لم تتجاوز سقف 47% طوال فترة الدراسة، وتعتبر بذلك المساهمة الاضعف مقارنة بدول الجوار أين سجلت المساهمة نسبة 81,58% في تونس و 109,99% في المغرب⁽²⁹⁾، مما يدل أن التوسع في الاقتراض لم يتناسب مع التوسع في حجم النشاط الاقتصادي، وهذا ما قد يولد ضغوطات تضخمية ويؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي. ويمكن ارجاع ذلك لعدة أسباب منها:
- لا يزال خطر القرض يمثل المعوق الأساسي أمام فعالية الوساطة المصرفية، إذ لا تزال البنوك الوطنية تتعامل بالطرق التقليدية لإدارة وتسيير مخاطر العمليات الائتمانية من خلال اشتراط ضمانات كبيرة قد لا يستطيع المتعاملون الاقتصاديون الخواص منهم توفيرها، أو الرفع من نسب الفائدة لتغطية المخاطر، وهذا من شأنه أن يؤثر في عملية توزيع القروض لتمويل المشاريع التنموية.
 - إن المتعاملين الاقتصاديين يفضلون الاعتماد على مصادر تمويلية خاصة كالتمويل الذاتي، عوض التعامل مع البنوك وهذا لنقص ثقافة التعامل المصرفي لديهم ومن جهة أخرى لتجنب تكاليف التمويل بسبب ارتفاع أسعار الفائدة المطلوبة من طرف البنوك.
 - إفتقار السوق المصرفية الجزائرية لصيغ تمويل حديثة تتجاوز مع احتياجات الاعوان الاقتصاديين الماليين، والتي ترجع الى غياب المنافسة بين البنوك في ظل ضعف البنوك الخاصة الاجنبية.

6/3/ نسبة الودائع الى إجمالي القروض: كمؤشر لقياس قدرة البنوك على تغطية نشاطها الائتماني من خلال الموارد المجمعة.

الشكل رقم (3): أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني (2017/2008)



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى معلومات الجدول رقم 3 و 4.

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن النشاط الاقراضي للبنوك يتم تغطيته بنسب مختلفة خلال فترة الدراسة، فبعد الانخفاض المحسوس الذي عرفتته نسبة الودائع الى اجمالي القروض في الخمس السنوات الأخيرة من الدراسة الناجم أساسا عن تراجع الفوائض في الموارد المجمعة مقارنة مع القروض الموزعة، تعرف استقرارا في 2017 بواقع 1,15 مقابل 1,14 سنة 2016، وهذا بفعل ارتفاع الودائع ذات الصلة باعادة شراء الدين العمومي الداخلي من طرف بنك الجزائر في اطار التمويل غير التقليدي، الامر الذي ساهم في ارتفاع السيولة المصرفية الى 1380,6 مليار دج ديسمبر 2017 مقابل 820,9 مليار دج سنة 2016 و مكن بذلك البنوك من الاستمرارية في تغطية نشاطها الاقراضي، إلا انها تلجأ في ذلك الى الودائع تحت الطلب لتغطية العجز في الودائع لأجل، بدليل أن نسبة الودائع لأجل لإجمالي القروض لم تتعدى 1 خلال فترة الدراسة. مع العلم أنه في ظل برامج التنمية الاقتصادية والرغبة بمعدلات نمو اقتصادي أكبر الامر يقتضي الرفع في معدلات نمو القروض خاصة قروض طويلة الأجل. مما يعني امكانية تنويع الاوعية الادخارية خاصة ذات الأجل الطويل.

6/3/ نسبة سيولة الاقتصاد: سعت السلطات المالية والنقدية من خلال الإصلاحات المصرفية الى تحسين الوساطة البنكية من خلال تفعيل دور البنوك في تعبئة المدخرات والترشيد الكفاء لها من خلال توزيعها المدروس والممنهج على المشاريع التنموية.

الجدول رقم (06): نسبة الكتلة النقدية M2 الى الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة (2017/2008)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الكتلة النقدية M2	6959,9	7178,7	8280,7	9929,2	11015,1	11941,5	13663,9	13704,5	13816,3	14974,6
M2/ PIB	63,0%	70,8%	69,1%	67,8%	67,8%	71,6%	79,4%	82,1%	79,4%	79,2%

المصدر: معلومات مجمعة من: Rapports Annuels de la Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie (2011, 2016, 2017).

يتجلى لنا من خلال الجدول رقم 6 مدى تأثير ارتفاع أو انخفاض الكتلة النقدية M2 على سيولة الاقتصاد، فبعد الارتفاع الذي عرفته خلال السنوات الاولى من الدراسة بسبب انتهاج السلطات لسياسة الانعاش الاقتصادي ودعم النمو لارتفاع عائدات المحروقات، عرفت انخفاضا سنتي 2016 و 2017 بسبب الانخفاض الذي سجلته نسب زيادة الكتلة النقدية والمقدرة بـ 0,3% و 0,8% سنتي 2015 و 2016 والذي يعود أساسا الى انخفاض الاسعار العالمية للنفط والتي أثرت بدورها سلبا على عائدات المحروقات بالانخفاض وعلى مستوى صافي الموجودات الاجنبية بالتقلص. ولتصحيح الاوضاع قام بنك الجزائر منذ نوفمبر 2017 بالشراء المباشر لسندات الخزينة العمومية لتغطية حاجاتها من التمويل، مما ساهم في تحسين نسبة زيادة الكتلة النقدية سنة 2017 بمقدار 8,3%. ومن خلال هذا يتضح لنا ضعف الأداء المصرفي في جانب استقطاب وجمع الموارد الهائلة خارج القنوات المصرفية.

الخاتمة:

ان تحقيق الكفاءة في نظام الوساطة المالية المصرفية يقتضي اعادة النظر في هذا النظام سواء على مستوى تعبئة الموارد من خلال تنويع الأدوات المالية، أو على مستوى تخصيص الموارد عن طريق تبني سياسة تمويلية تقوم على تنويع تقنيات التمويل من جهة، ومن جهة أخرى اعادة النظر في التنظيم الخاص بمؤسسات الوساطة المالية، وهذا ما سعت اليه السلطات الجزائرية من خلال إصلاح منظومتها المصرفية كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل، وذلك بالاعتماد على أساس التكامل بين الآليات التنظيمية المسيرة للمهنة المصرفية ومبدأ عمل البنوك كمؤسسة تجارية، وذلك باحداث توازن بين العائد والمخاطر.

- و رغم التحسنات التي شهدتها الوساطة المصرفية في القطاع المصرفي بعد الإصلاحات، إلا أنها لا تزال تشهد تأخرا نسبيا ولم ترقى بعد الى المستوى الذي يسمح لها في المساهمة الحقيقية في التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، و هذا بدليل النتائج المتوصل إليها خلال الدراسة:
- ارتفاع معدلات التركيز: اذ يسيطر على السوق المصرفية عدد من صغير من البنوك المقدر بـ 6 بنوك و هذا منذ أزيد من 27 سنة من الإصلاحات، مما يعني أن البنوك تعمل بطريقة غير تنافسية وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الوساطة المالية.
- ضعف مؤشر الكثافة المصرفية: مما يعني أن شريحة كبيرة من الزبائن لا يحصلون على خدمات مالية هم بحاجة إليها.
- ضعف القطاع المصرفي في تعبئة الادخارات المتوسطة و طويلة الأجل لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تتطلب هذا النوع من التمويل.
- عدم قدرة البنوك على تغيير الميل نحو الإيداع المصرفي وذلك نتيجة ضعف الوعي المصرفي والمنافسة الضعيفة في ظل ضعف البنوك الخاصة الأجنبية.

- و بما أن القطاع المصرفي لا يزال هو المهيمن على النظام المالي الجزائري، فبناء نظام مصرفي كفؤ لتفعيل وإنجاح الوساطة المالية المصرفية يتطلب:
- مواصلة الإصلاحات المالية والمصرفية بالتركيز على تحديث أنظمة الدفع، وتحديث الإطار التنظيمي لإدارة البنوك العامة.
 - ينبغي على البنوك أن توجه استراتيجياتها على جمع الموارد الهائلة المتوفرة خارج القنوات المصرفية باستحداث وسائل ادخارية جديدة تلبي متطلبات الزبائن.
 - إن اعتماد سوق التمويل في الجزائر على آليات القروض المصرفية يقصي المستثمرين أصحاب الأفكار الجديدة والمبدعة نظرا لصعوبة حصولهم على التمويل، لذا كان لزاما إيجاد آليات تمويل جديدة على غرار بنوك الاستثمار وإنشاء مؤسسات تمويل متخصصة.
 - تشجيع دخول مصارف خاصة ذات رؤوس أموال وطنية.
 - الاهتمام بمشكلة القروض المتعثرة من طرف صانعي السياسات بغية تحسين كفاءة الوساطة المصرفية.

الهوامش

- (1) أمين أحمد عبد الله قاسم النهاري، و آخرون، الوساطة المالية المصرفية الإسلامية، مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع)، العدد 17، سبتمبر 2016، ص 16.
- (2) وليد العايب، لحلو بوخاري، اقتصاديات البنوك و التقنيات البنكية، ط 1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013، ص 33.
- (3) مصطفى محمد رمضان أبو هديوس، اثر الوساطة المالية في فلسطين على الناتج المحلي الإجمالي "دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2015، ص 19.
- (4) جبار محفوظ، البورصة وموقعها من أسواق العمليات المالية، ط 1، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 8، بتصرف.
- (5) قويدري قوشيح بوجمعة، بريش عبد القادر، الدور التنموي للوساطة المالية في النظام المصرفي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 5، 2016، ص 177.
- (6) عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2008، ص 135، بتصرف.
- (7) J.P. Paratat, Monnaie, Institution Financière et Politique Monétaire, Economica, Paris, 1982.
- (8) وليد العايب، لحلو بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 33، 35. بتصرف.
- Zvi. bodie et Robert Marton, "Finance", édition Pearson, Paris, 2000, pp 30-31 –
- (9) قنوني حبيب، الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة تجريبية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: تسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2014، ص 100، 123.
- (10) النظام رقم 02/92 لـ 1992/03/22 المتعلق بتنظيم وهيكل مركزية المدفوعات، ج ر ج ج العدد 8، الصادرة بتاريخ 1993/02/07.
- (11) Pour plus d'informations consultez les articles 35 à 62 de L'ordonnance N° 03/11 du 26/08/2003 relative à la monnaie et au crédit, J.O.R.A.D.P, N°52, publié le 27/08/2003.
- احكام المواد من 2 الى 6 من الامر 04/10 لـ 2010/08/26 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، ج ر ج ج العدد 50، الصادرة بتاريخ 2010/09/01، ص 11.
- (12) Articles : 66 de L'ordonnance N° 03/11 relative à la monnaie et au crédit.
- (13) KPMG, Guide des banques établissements financiers en Algérie, 2015, p15, téléchargé de : www.kpmg.dz, consulté le 15/06/2016, à 15H30
- (14) Pour plus d'informations consultez les articles 82 à 95 de L'ordonnance N° 03/11 relative à la monnaie et au crédit
- (15) Articles 80 à 95 de l'ordonnance N° 03 /11 relative à la monnaie et au crédit.
- (16) بلعيد ذهبية، الرقابة على البنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات المصرفية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2014، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2016/2015، ص 312، 313.
- (17) طرشي محمد، بوفليح نبيل، دراسة مؤشرات العمق المالي في الجزائري "في ظل الإصلاحات النقدية والمالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 3، مركز البحوث المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2016، ص 43، بتصرف.
- (18) المواد 143 و 160 من القانون رقم 10/90 لـ 1990/10/14 المتعلق بالنقد والقرض، ج ر ج ج العدد 16، الصادرة بتاريخ 1990/10/18.
- (19) حسان خبابة، أبعاد ونتائج الإصلاحات المصرفية في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 18، العدد 3، مركز البحوث المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، سبتمبر 2010، ص 57.
- (20) المادة 1 من الأمر 01/01 لـ 2001/2/27 المعدل والمتمم للقانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، ج ر ج ج العدد 14، الصادرة بتاريخ 2001/2/28، ص 4.
- (21) حسان خبابة، نفس المرجع السابق، ص 57، بتصرف.
- Articles : 58 à 108 et de 131 à 139 de L'ordonnance N° 03/11 relative à la monnaie et au crédit .
- (22) المواد 4، 6، 7، 8، من الأمر 04/10 لـ 2010/08/26 المتعلق بالنقد والقرض.
- (23) المادة 1 من القانون رقم 10/17 لـ 2017/10/11 المتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، ج ر ج ج العدد 57، الصادرة بتاريخ 2017/10/12، ص 4.
- (24) التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر، جويلية، 2018، ص 68.
- (25) سليمان ناصر، آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جوان 2015، ص 20.

- (26) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص 69.
- (27) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات النقدية و المصرفية و في أسواق المال في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2017، ص 226.
- (28) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص 78.
- (29) من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017، مرجع سبق ذكره، ص 282، 361.

المراجع

أولا/ باللغة العربية

1/ الكتب:

- وليد العايب، لحلو بوخاري، اقتصاديات البنوك و التقنيات البنكية، ط 1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013.
- جبار محفوظ، البورصة وموقعها من أسواق العمليات المالية، ط 1، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
- عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2008.

2/ المجلات:

- أمين أحمد عبد الله قاسم النهاري، و آخرون، الوساطة المالية المصرفية الإسلامية، مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع)، العدد 17، سبتمبر 2016.
- مصطفى محمد رمضان أبو هدروس، اثر الوساطة المالية في فلسطين على الناتج المحلي الإجمالي "دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2015.
- قويدري قوشيش بوجمعة، بريش عبد القادر، الدور التتموي للوساطة المالية في النظام المصرفي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 5، 2016.
- طرشي محمد، بوفليح نبيل، دراسة مؤشرات العمق المالي في الجزائري "في ظل الإصلاحات النقدية والمالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 3، مركز البحوث المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2016.
- حسان خبابة، أبعاد ونتائج الإصلاحات المصرفية في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 18، العدد 3، مركز البحوث المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، سبتمبر 2010.
- سليمان ناصر، آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جوان 2015.

3/ التقارير:

- التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر، جويلية، 2018.
- الاقتصادي العربي الموحد، التطورات النقدية و المصرفية و في أسواق المال في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2017.

4/ الرسائل الجامعية

- بلعيد ذهبية، الرقابة على البنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات المصرفية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2014، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2016/2015.

5/ القوانين:

- الأمر 01/01 ل 2001/2/27 المعدل والمتمم للقانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، ج ر ج ج العدد 14، الصادرة بتاريخ 2001/2/28،
- القانون رقم 10/17 ل 2017/10/11 المتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، ج ر ج ج 57، الصادرة بتاريخ 2017/10/12.

ثانيا/ باللغة الفرنسية

- L'ordonnance N° 03/11 du 26/08/2003 relative à la monnaie et au crédit, J.O.R.A.D.P, N°52, publié le 27/08/2003. ,

- Articles : 66 de L'ordonnance N° 03/11 relative à la monnaie et au crédit.

-³⁾KPMG, Guide des banques établissements financiers en Algérie, 2015, p15, téléchargé de : www.kpmg.dz, consulté le 15/06/2016, à 15H30